الباب الثالث

ثورات الربيع العربى

الثورات العربية

أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي كما في الإعلام، هي حركة احتجاج سلمي ضخمة انطلقت في كُلّ البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء أحوال المَعيشة، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الإنتخابات في معظم البلاد العربية ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة و نجحت الثورات فى الاطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير المصرية فى إسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة ١٧ فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي وأما حركات الاحتجاج فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاج في سوريا وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو الشعب يريد إسقاط النظام.

بدأت الثورات في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على أوضاع المعيشة والأقتصاد المتردي، وعدم

تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في ١٤ يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، فالباجي قائد السبسي وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة ٢٥يناير المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي ١١فبراير التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سُجن وحوكم وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية فى إسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين أوضاع المعيشة بل وأحياناً إسقاط الأنظمة فى الانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى فبلغت الأردن والبحرين والعراق وجيبوتى والسعودية والسودان وعُمان وفلسطين مطالبة بإنهاء الانقسام بالإضافة إلى الانتفاضة الثالثة والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

في ١٧ فبراير اندلعت الثورة الليبية، التي سُرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠١١، وحتى مقتل معمر القذافي خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الآنتقالي وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاج سلمي واسعة النطاق في سوريا في ١٥ مارس، وأدت إلى

رفع حالة الطوارئ السارية منذ ٤٨ عاماً وإجراء تعديلات على الدستور، كما أنها أوقعت أكثر من ثمانية آلأف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة وفي أواخر شهر فبراير عام ٢٠١٢أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقبَ الأحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل.

ونظراً لخطورة الوضع فى سوريا وامتداد الثورة حتى الآن بالاضافة إلى الآلاف من القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى فسوف نفرد لها جزءاً مستقلا

الثورة السورية

أحداث سوريا أو الأزمة السورية أو الثورة السورية بدأت بمظاهرات شعبية انطلقت يوم الثلاثاء١٥ مارس عام ٢٠١١ ضد القمع والفساد وكبت الحريات بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدوا النظام انها مؤامرة لتدمير الممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض المناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار

الأسد متأثرة بموجة الاحتجاج العارمة المعروفة باسم الربيع العربي، وكانت الأحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام ١٩٧١وحزب البعث السوري تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣قاد هذا الاحتجاج الشباب السوري الذي طالب بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار الله سوريا حرية وبس، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية ومليشيات موالية للنظام عُرفت بالشبيحة واجهتهم بالرصاص الحي فتحوّل الشعار إلى إسقاط النظام في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلأد في ١٨ مارس تحت شعار جمعة الكرامة خرجت المظاهرات في مدن دمشق وحمص ودرعا وبانياس وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري، وتحوّلت المظاهرات لباقي الأسبوع إلى اشتباكات دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، قالت منظمات حقوقية أنها أدت إلى مقتل ١٠٠ محتج بنهاية الأسبوع وفي٢٥ مارس انتشرت المظاهرات للمرّة الأولى لتعمّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار جمعة العزة لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما

والزبداني،واستمرّت بعدها فى التوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع.

وفي ٣١ مارس ألقى بشار الأسد خطاباً في أول ظهور علنيّ له منذ بدء حركة الاحتجاج، لكن المظاهرات استمرّت فى الخروج مع ذلك وتحت الضغط المتزايد أعلن بشار في ٧أبريل عن منح الجنسية للمواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي ١٤ أبريل شُكلت حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن القديمة التي استقالت ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في ٢١ أبريل عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد ٤٨ عاماً متصلة من فرضها.

في ٢٥ أبريل أطلق الجيش السوري عمليّات عسكرية واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، أدت إلى مقتل عشرات الأشخاص معظمهم من المدنيين جراء حصار وقصف المدينتين والقرى المحيطة بهما وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانياس، ثمّ بعدها بأيام في حمص، متسبباً فى مقتل المزيد من المدنيين ثم حملة مشابهة على تل كلخ واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية في حق أهالي تل كلخ خلال العمليات وحملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة بمدينة حماة وسط سوريا، في ٣١ يوليو أطلق الجيش السوري عمليات في مدن عديدة فى أنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم

أكثر أيام الاحتجاج دمويّة و بدأ الجيش والأمن عمليات عسكرية في ثم حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الاصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والأتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن فقد شرعيته بالكامل في أوائل شهر يونيو وبعد تفاقم حالات الإنشقاق في الجيش السوري على مدى ثلاثة شهور أعلنَ عن تشكيل أول تنظيم عسكري يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو لواء الضباط الأحرار تحت قيادة حسين هرموش، وتلاه بشهرين الاعلان عن تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد، وأعلن هذان التنظيمان عن عشرات العمليات لهما لشهور بعد ذلك قبل أن يَتحد لواء الضباط الأحرار مع الجيش الحر في أواسط شهرسبتمبر، لكن مع ذلك فلم يخض الجيش أي معركة حقيقية حتى أواخر ذلك الشهر عند اندلاع معركة الرستن وتلبيسة وبدء اشتباكات عنيفة بينه وبين الجيش السوري النظامي أسفرت عن مقتل العشرات من كلا الطرفين وحتى كتابة هذه السسطور لم يتنحى بشار الكلب ولم تتوقف عمليات القتل فى سورية الشقيقة.

من آثار الثورات العربية

الثورات العربية غيّرت المعادلات الاقليمية والدولية، وجعلت الكيان الصهيوني في عزلة حقيقية، مما دفع القادة الصهاينة إلى تبني استراتيجيات تعوض الفضاء العربي الذي كان مستباحاً للكيان الصهيوني في السابق، ووضعت قارة أفريقيا على رأس تحركاتها الخارجية، لتعيد تجديد علاقاتها مع دول القارة السمراء، من أجل حصار الأمن القومي العربي، واستباق أي خطوة قد تتخذها التيارات الإسلامية المُسيطرة على دول الربيع العربي نحو أفريقيا وقد قامت عدة مواقع اليكترونية باستطلأع آراء الخبراء والمتخصصين، بخصوص عدد من القضايا الهامة المرتبطة بالتغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي، منها:

١ـ ما هي محددات السياسة الصهيونية تجاه القارة الأفريقية تبعاً لما أفرزته الثورات العربية؟.

٢ـ ما هي الوسائل والآليات الصهيونية للتغلغل في القارة السمراء، وما هي أهدافها الاستراتيجية؟.

٣ـ ما هي انعكاسات التحرك الصهيوني في أفريقيا على الأمن القومي العربي؟.

٤- ما هي الأستراتيجية العربية المطلوبة لمجابهة الحضور الصهيوني الكثيف في المحيط الأفريقي؟.

وكانت النتيجة أنه يشعر الكيان الصهيوني بالعزلة بعد ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد أزمته مع تركيا والتحولات القائمة في مصر، وفنائها الحيوي في أوروبا مغلق بسبب جهود الفلسطينيين والعرب هناك لتحريك الرأي العام في موضوع محاكمة قادتها السياسيين والعسكريين المتورطين في جرائم حرب في غزة، وآسيا نفس القصة؛ حيث لم يعد لها، خصوصاً في ظل ممارسات حكومة نتنياهو اليمينية، مصداقية كبيرة فلم يبق سوى أفريقيا، فرأينا زيارات قام بها مسئولون أفارقة، مثل رئيس وزراء كينيا ورئيس جنوب السودان،إلى الكيان الصهيوني، وكان من المفترض أن نتنياهو سوف يذهب في جولة أفريقية، ولكنه أجلها بسبب الظروف الحالية في سوريا.

والكيان الصهيوني يستخدم المال والمساعدات الفنية لاختراق دول القارة الأفريقية، فهو يلعب على واقع هذه البلدان المتخلف، ولكنها تستفيد في المقابل تعاونا أمنيّا، ومكاسب سياسية، مثل امتلاك القدرة على التأثير في مصادر المياه الذاهبة إلى مصر والسودان.

وتصريحات المسئولين المصريين الخاصة بعدم تأثير التحركات الصهيونية في أفريقيا على الأمن القومي العربي، ليست في محلها، فهذه التحركات مؤثرة، ولكن لا تأخذ الموقف الرسمي المصري من

التصريحات فقط، فهناك بعد ثورة ٢٥ يناير سياسة مصرية جديدة في أفريقيا، تعتمد على الواقع في التعامل، فهناك لجنة مصرية أثيوبية تدرس موضوع سد الألفية على سبيل المثال، ولم يكون موجوداً من قبل.

كما أن تحركات الكيان الصهيوني في أفريقيا تهدد الأمن القومي للدول العربية، وهي تحركات تتم تبعاً لكل حالة على حدة، فانفصال جنوب السودان أثر كثيراً على بلد مثل السودان الذي تفتت إلى قسمين، ولكنه لم يؤثر بالدرجة المتصورة على مصر، فهناك ترتيبات مصرية فيما يتعلق بمشروعات مياه النيل هناك.

وعن وسائل التغلغل الصهيوني في القارة السمراء، ذكر المفكر الإسلامي الدكتور طارق عبد الحليم أن المساعدات الأقتصادية والتقنية والتعليمية، من أبرز هذه الوسائل، ولا ننسى أن هذه الدول محكومة بأنظمة فاسدة في أغلب الأحوال، فالكيان الصهيونيّ يعتمد، كما اعتمد في مصر،على التعاون مع الحكومات ورؤسائها من خلال عمولأت ليسمح لهم بالتغلغل الثقافي، وإبرام الصفقات، وكذلك وضع عراقيل أمام أي تعاونٍ بينها وبين العالم الإسلامي الغافل، خاصة فيما يتعلق بانتشار الإسلام،الذي ينمو في دول العالم كما تنمو الأشجار بفضل ربها دون رعاية من أحد .

وهم بهذا التغلغل الذي يأخذ الشكل الدبلوماسيّ، يمكنهم أن يمنعوا الثقافة الإسلامية من التمدد في أفريقيا، الموطن الطبيعيّ لانتشار الإسلام

وسط أبنائها وللتواجد الصهيوني في أفريقيا خطورة على أمن العرب الوطنيّ والأيديولوجي، لاسيما أن الصهاينة يعملون على تحقيق أهداف عديدة دفعة واحدة بتفعيل هذا التمدد والتدخل في الشئون الأفريقية.

فالصهاينة يعملون على حصار العالم العربيّ في شمال القارة، وعلى قطع أي امتدادٍ لموارده من الجنوب، ولاً يخفى على أحد دورهم في أزمة مياه النيل التي ستنفجر في وجه المصريين قريباً أو بعيداً بلا شك.

كما أن الصهاينة يعملون من خلال هذا التعاون على تغلغل ثقافتهم الصهيونية وتقديم أنفسهم على أنهم أنصار الحرية والتقدم والبناء والثقافة، وأن العرب هم ممثلوا التخلف والهدم والديكتاتورية والجهل.

فقضية الحصار هي المحور من وراء السياسة الصهيونية في أفريقيا، إلى جانب المكاسب التي تحققها لنفسها من جانب فتح أسواق والحصول على امتيازات لشركاتها في كافة المجالات التجارية والبترولية والزراعية، وقدر ما يكسب الكيان الصهيوني في أفريقيا، قدر ما يخسر العرب فيها سواء بسواء.

ولكن تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ـ الأفريقي كفيل بصد التغلغل الصهيوني فلا ينبغي علينا أن نقلل من التغلغل الصهيوني في أفريقيا، لأن سعي دولة الكيان الصهيوني لتوطيد علاقاتها هو سياسة واضحة لها في شتى بقاع العالم، بدءاً من أفريقيا وحتى آسيا الوسطى، وهناك مناطق لم تكن تمثل أهمية كبرى في السابق، لكن نظرة دولة الكيان

الصهيوني المستقبلية لمصالحها، جعلتها تقيم علاقات قوية مع كل دول العالم لتحقيق الاعتراف الدولي بها ولدعمها في المؤسسات الدولية.

والغريب هو تعامل البعض مع التغلغل الصهيوني في أفريقيا بنوع من عدم الاكتراث، على الرغم من أن هذا التغلغل يرتبط بالأمن القومي المصري والعربي بشكل مباشر، بل ويرتبط بأهم الموارد التي يمتلكها العرب، وعلى رأسها النفط والمياه.

والشيء المحمود خلال هذه المرحلة هو إدراك العديد من المؤسسات والوزارات في مصر والعالم العربي، لأهمية العمل بشكل أكثر فاعلية مع الدول الأفريقية،وبدلا من أن يكون الأهتمام مركزاً في مجال واحد، أصبحت هناك جهود في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما يحقق هدفين:-

الأول: هو توطيد العلاقات المصرية العربية ـ الأفريقية،

الثاني: هو محاصرة التغلغل الصهيوني في أفريقيا.

وهناك العديد من المجالات والأبعاد التي يمكن من خلالها محاصرة التغلغل الصهيوني، ومنها، البعد الديني والتعليمي، فمن المهم الاستفادة من دور الأزهر ودور الجامعات المصرية العريقة، والبعد السياسي العسكري، وينبغي في هذا الاطار، تفعيل أدواتنا الدبلوماسية العريقة في حل النزاعات بالقارة، وكذلك دراسة موضوع مشاركة مصر في عمليات حفظ السلام في القارة، والبعد الثالث، وهو التعاون الاقتصادي وإقامة

المشروعات المشتركة، وتقديم الدعم الفني للدول الأفريقية في المجالات المختلفة.

وفيما يتعلق بالإسراع الملاحظ للخُطى الصهيونية تجاه دول القارة الأفريقية، بخاصة بعد موجة الربيع العربي الحادثة في ٢٠١١م، فان التمدد الصهيوني في القارة الأفريقية ليس بالجديد بل بدأ منذ فترات بعيدة؛إذ دخلت أفريقيا حيز الإدراك الصهيوني، منذ أن أشار إليها هرتزل قبل أربع سنوات من تأسيس المؤتمر الصهيوني الأول، وذلك من خلال تشبيهه لما حدث في القارة من اضطهاد أثناء فتراتها الاستعمارية، بما حدث ليهود الشتات.

ولكن حدوث الثورات العربية وصعود التيارات الإسلامية المعادية بشكل صريح للكيان الصهيوني،وبالتالي فقدانها واقعيا لحلفائها الاستراتيجيين في المنطقة لاسيما النظام المصري، أدى إلى التسريع بخطواتها نوعاً ما نحو القارة السمراء، أو يمكن القول أنها أعادت ترتيب أولويات أجندتها الخارجية بما يتماشى مع الظروف العربية الآنية، فكان التعجيل بتقوية تحالفاتها مع عدد من الدول في الشرق الأفريقي ذات الأغلبية المسيحية.

والدليل على ذلك حزمة الزيارات الدبلوماسية المكثفة التي حدثت في الأونة الأخيرة بين قيادات صهيونية وأخرى أفريقية، كزيارة اليوم الواحد التي قام بها رئيس جمهورية جنوب السودان سيلفا كير إلى

الدولة الصهيونية، وكذلك الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الكينية رايلأ أودينجا في نوفمبر من العام الماضي في أعقاب توقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين،والتي شملت تزويد الكيان الصهيوني لكينيا بالأسلحة والعتاد،واتفاق لتدريب القوت الكينية العسكرية، كما اتفق رئيس الوزراء الصهيوني في أواخر العام ذاته والرئيس الأوغندي يورى موسيفينى خلال زيارته الرسمية للكيان الصهيوني على مزيد من المساعدات الاقتصادية لأوغندا وزيادة صفقات الأسلحة.

وهذه التحركات المتسارعة من الدولة الصهيونية نحو بعض الدول الأفريقية جاءت وفقًا لآليات محددة تبعتها في تقربها للدول الأفريقية، كالاستدراج العاطفي وهو آلية متبعه منذ القدم وحققت أهدافها في التقارب مع الدول الأفريقية، لاسيما مع مجموعة دول البحيرات العظمى ودفعهم لتكوين دولة التوتس الكبرى، بهدف تغيير ملأمح منطقة حوض النيل،وكذلك المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الصهيونية لأغلب الدول الأفريقية التي تريد التقارب معها، هذا بخلاف مساعداتها العسكرية المكثفة في الآونة الأخيرة.

وهذا النهج المُتبع من دولة الكيان الصهيوني في التقارب مع دول أفريقية بعينها هو ذاته الذي اتبعته عندما اضطربت علاقتها بتركيا، إذ اندفعت إلى توسيع نطاق تغيير سياستها الخارجية الموازية لتشمل دولاً أخرى مثل أذربيجان ورومانيا وقبرص اليونانية.

أثر الربيع العربي على القوى العربية

أثار اندلاع ثورات الربيع العربي تساؤلات كبيرة حول انعكاس تلك الثورات على دور وعقيدة وتدريب وتجهيز وتسليح ومهام القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات العربية، فضلاً عن التغيير الذي طرأ على العلاقة التاريخية التي ربطت لسنوات عديدة مضت بين المؤسسة العسكرية والحكام العرب الذين جاءوا من مؤسستي الجيش أو المخابرات، بينما يتميز القادة الجدد بأنهم قادمين من خلفيات مدنية وتفرزهم انتخابات ديمقراطية.

وقد أدت ثورات الربيع العربي إلى تقليص الموازنة المعتمدة للقوات المسلحة، وتخصيص جزء كبير من تلك الموازنة لخلق فرص عمل للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، ورفع مستوى أجورهم؛ إذ أجل العراق ٢٠١١ موافقته على تمويل صفقة شراء ١٨ مقاتلة F-16 أمريكية بسبب الاحتجاجات الداخلية التي اندلعت في انحاء شتى من البلاد، وتم على أثرها تحويل المبلغ المخصص لتمويل تلك الصفقة الحيوية والضرورية لسلاح الجو العراقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، على أنه أعيد العمل بالصفقة في وقت لاحق وتم طلب ١٨ مقاتلة إضافية أيضاً.

وبغض النظر عن حجم الاحتجاج الشعبي السلمي وتأثيره في رحيل

أولئك الحكام، فمن وجهة نظر عسكرية كان لموقف الجيوش العربية من الحكام الذين رحلوا بفعل ثورات الربيع العربي دورا حاسما؛ إذ لولا تخلي الجيش التونسي عن زين العابدين بن علي والجيش المصري عن مبارك لما رحلوا بتلك السرعة، فيما لعبت قوات الشرطة والأمن المركزي دورا معاكسا؛ إذ قامت بقمع المتظاهرين بعنف ووحشية، وتستثنى سوريا من ذلك حيث اتحد الجيش والشرطة وجميع القوى الأمنية على قمع المحتجين المدنيين بأقصى درجات العنف.

ويكشف الدكتور مصطفى العاني الخبير العسكري والاستراتيجي في مركز الخليج للأبحاث والدراسات بدبي في حديث خاص بموقع الأمن والدفاع العربي SDA أنه ولأول مرة سيطرأ تغيير على نمط العلاقة القائمة بين الحاكم العربي الجديد القادم بعد ثورة الربيع العربي والجيش؛ إذ كان الحاكم العربي على مدى السنوات الماضية إما قادم من مؤسسة الجيش أو المخابرات، وينصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة بينما أفرز الربيع العربي وانتخاباته الديمقراطية حتى الآن حكاماً مدنيين ليسوا ذوي خلفيات عسكرية، وبالتالي لن يكون الحاكم الجديد ذي سطوة على الجيش، ولن يكون الجيش داعماً له بما يتعارض والدستور والقانون كما كان عليه الحال سابقاً وعلى مدى عشرات السنين، كما لن يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة.

أن الأنظمة الشمولية العربية اعتمدت سياسة القبضة البوليسية حيث

منحت دورا كبيرا لأجهزة المخابرات، فيما أوكلت للجيش مهمة مساندة قوات الأمن الداخلي وقت الحاجة، والانتقال من نظام عسكري وأمني شمولي إلى نظام مدني ديمقراطي منتخب، وحل جهاز الشرطة كما حدث في مصر شكل ثغرة معلوماتية، كما أن إسناد مهمة الأمن الداخلي للجيش لم تمكنه من القيام بها بجدارة لأنه لم يتلق تدريبا على مثل تلك المهمة، ولا توجد لديه وسائل ومعدات للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية، فضلاً عن أن تكليف الجيش للقيام بمهام الأمن الداخلي يفقده هيبته فالجيش المصري عمل كالصليب الأحمر في الفصل بين المتظاهرين وبقية قوى الأمن الداخلي المصري، الأمر الذي سينعكس سلباً على صورة نظام الحكم القائم في البلد ويعتقد خبير عسكري فلسطيني أن سيطرة الإسلاميين على البرلمانات العربية المنتخبة إثر ثورات الربيع العربي حتى وإن لم تقم بتشكيل الحكومة سوف يؤثر على مستقبل دور وسياسة أداء أجهزة الجيش والأمن في تلك البلدان، حيث ستتم إعادة هيكلتها، وإخضاع قادتها للمساءلة أمام البرلمانات في أي وقت، بالأضافة الى صياغة سياسات وتوجهات أمنية جديدة تجاه بلدان الجوار التي يحكمها الإسلاميون كليبيا والسودان بالنسبة لمصر.

ولا يتوقع الخبير العسكري الفلسطيني أن يتخذ الإسلاميون قرارات مصيرية؛ كإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل ونقل الجيش المصري من مرحلة السلام والاكتفاء بمهمة ضبط الحدود إلى مرحلة الحرب، إذ أن

خطوة كهذه كفيلة بوقف المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية للجيش المصري، وبالتالي تراجع قوته واستعداداته مما سينعكس سلباً على قوة أداء النظام الحاكم الجديد سواء في مصر أو أي من تلك البلدان العربية التي تعتمد قواتها المسلحة بشكل كبير على المعونات العسكرية الأمريكية غير أنه من الممكن أن يطرأ تغيير على صلأحيات تلك الأجهزة؛ فمثلاً تم نقل ملف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل من مسئولية جهاز المخابرات العامة المصرية إلى وزارة الاقتصاد المصرية، فيما سيتم تعزيز قوات الأمن الأردنية المحمولة بحيث يمكن نشرها بسرعة في أي مكان وبالأعداد المطلوبة لحماية الأمن الداخلي والتعامل مع أية تحديات أمنية قد تطرأ إذا أحسن تدريب وإعداد قوات الأمن جيدا فستستطيع حماية الأمن الوطني لأي دولة عربية بشكل جيد والمشير محمد حسين طنطاوي يبلور قانوناً يقضي بضرورة مشاركة الجيش في أية قرارات عسكرية مصيرية يتخذها صانع القرار المصري مستقبلاً، غير أنه لم يحدد حجم تلك الشراكة في التأثير على القرار إن كانت ستصل إلى ٥٠% أم دون ذلك، لكن مصادر أمنية ذكرت أنه في ٢٠١٢ أن الإسلاميين رفضوا فكرة المشير طنطاوي، كما رفضوا مبدأ إشراك الجيش في مجلس الشورى.

ويعتقد مسئول رفيع المستوى في جهاز الاستخبارات العسكرية الفلسطينية أن دور الجيش في الآنظمة العربية سوف يشهد تراجعاً

وسيتم تركيز مهامه على حماية المنشآت الحيوية وضمان الاستقرار الأمني الداخلي، وإعادة بنائه على أسس مهنية بعيدة عن أسلوب القمع الذي كان سائداً في الماضي، كما سيتم التركيز على تعزيز دور قوى الأمن الداخلي من شرطة ومخابرات؛ سواء في البلدان التي شهدت ثورات ربيع عربي أو تلك التي لم تطلها بعد، بالاضافة إلى التركيز على رفع كفاءتها في مجال التكنولوجيا الالكترونية كشبكات الانترنت كما أن القاسم المشترك بين ما جرى في جميع الدول العربية التي شهدت ثورات ربيع عربي أنهم ينادون بالاصلاح، وما دامت برامجهم داخلية ولا علاقة لها بالقضية الفلسطينية فإن تسلحهم المستقبلي سيتركز على حماية الأمن الداخلي أو درء الخطر الايراني وقيام المتظاهرين والمحتجين ضد أنظمتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة؛ من تصوير بالفيديو وأجهزة النقال وبثها عبر الفضائيات إلى شتى أرجاء المعمورة، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر لنقل مشاهد قمع أجهزة الأمن للمتظاهرين قد أدى إلى ردع تلك الأجهزة إلى حد كبير عن القيام بارتكاب أعمال أكثر عنفا ضد المدنيين ويعتقد أن رفض شركات تزويد خدمات الأتصالات الخلوية والانترنت إطلاع أجهزة الأمن العربية على معلومات زبائنها ومشتركيها إبان احداث ثورات الربيع العربي تماما مثلما حدث في لندن سبتمبر الماضي عندما رفضت شركات الاتصالات البريطانية مشاركة قاعدة بياناتها مع أجهزة الأمن البريطانية

خلال أحداث الشغب في توتنجهام، خطوة تفرض تحد على أجهزة الأمن الداخلي العربية التي يجب عليها التغلب على تلك المشكلة.

الربيع العربي والأمن القومي الإسرائيلي

نشر مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية دراسة بعنوان الثورات العربية ٢٠١١ والأمن القومي الإسرائيلي أعدها مدير المركز البروفيسور إفرايم إنبار أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان كشفت عن الوضع الأمني الإسرائيلي بعد الثورات العربية أصبح أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة، وتساءل إنبارفماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك الوضع؟مؤكداً على أن إسرائيل فقدت الكثيرمن نفوذها في المنطقة بعد التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك انخفض دور إسرائيل ومساهماتها في التشكيلات السياسية الجديدة بالمنطقة.

واقترح إنبار للخروج من الأزمة أنه يجب على إسرائيل الحفاظ على علاقتها الوثيقة مع الولأيات المتحدة، وعليها أن تضاعف من الاستثمارات العسكرية، مبرراً موقفه من أمريكا بأنه من المرجح أن تظل الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالمياً لفترة طويلة رغم انخفاض قوتها في الشرق الأوسط مؤقتاً.

ووصف الوضع الاقيليمي الحالي بأنه يسير عكس المصالح

الإسرائيلية، موضحاً أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط اضمحل، ودول المنطقة المتحالفة مع الغرب أصيبت بالضعف، بالإضافة إلى أن ميزان القوى في المنطقة يتحول لغيرهم، قاصداً تركيا وإيران وأنه، ساد عدم اليقين تجاه سلوك قادة الدول المجاورة تجاه إسرائيل، كما زادت الأنشطة الإرهابية مقابل انخفاض قوة الردع الإسرائيلية والعزلة الإقليمية المتنامية، بالإضافة إلى استمرار التحدي النووي الإيراني وقدم إنبار باقة من التوصيات لصناع القرارالسياسي في إسرائيل، جاء على رأسها مضاعفة نفقات الدفاع وزيادة حجم الجيش النظامي،والعمل على زيادة الاستثمار في مجال الدفاع الصاروخي وقوة سلاح البحرية والبحث والتطوير وأنه على إسرائيل البحث عن حلفاء إقليميين جدد والإصرار على حدود يمكن الدفاع عنها في أي مفاوضات سلام مع سوريا أو الفلسطينيين وأن الإسلاميين أصبحوا ذوي نفوذ في كل دول الربيع العربي من المغرب إلى تونس وليبيا ومصر، وهذا التطور أيضاً كان متوقعاً فالإسلام قلب وروح لهوية معظم شعوب دول الشرق الأوسط، وطالما نادى به أهل المنطقة .

وأن الوضع الأمني في منطقة إسرائيل وخيم، فمنذ سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك قبل عام، أصبحت شبه جزيرة سيناء المصرية منطقة ينعدم فيها القانون حيث يسهل للإرهابيين العثور على ملاذ لهم.

وتطالب الدراسة بإجراءات أمنية متزايدة على طول الحدود المصرية، مؤكدة على أن التطورات في واشنطن أكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل من تلك الموجودة في المنطقة، فالعزلة الإقليمية لإسرائيل محتملة، بعد كل الأحداث الجديدة، وأن إسرائيل تريد أن تكون دولة ديمقراطية وقوية وتحاول بالكاد الإندماج في المنطقة التي تتميز بالإستبداد والجهل والفساد والفقر .

التغير في مصر والجيش الإسرائيلي

أجرى جابي سيفوني -الباحث بمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي- دراسة مهمة تناقش تأثير موجات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة ابتداءً من عام ٢٠١١ على إسرائيل من الناحية العسكرية، وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات التي شهدتها الدول العربية رغم أنها لم تنتهِ بعدُ فإنه سيكون لها تأثيرات إيجابية على المدى البعيد على الشعوب العربية؛ حيث ستؤدي إلى دعم مسيرة الديمقراطية، وتغليب إرادة المواطن وتحسين ظروف المعيشة للشعوب العربية، وترسيخ الاستقرار لدول المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه ستمثل على المدى القريب مخاطر على جيش الاحتلال الإسرائيلي، وعلى قدرته على مواجهة مختلف السيناريوهات على الجبهات التالية:

<u>قطاع غزة</u>

تؤكد الدراسة أنه إذا أقدم الجيش الإسرائيلي على شنّ عملية عسكرية على قطاع غزة فإنه سيواجه تحديات مهمة نتيجة للوضع السياسي الجديد الذي تشهده مصر -على عكس ما كان عليه الوضع في السابق في زمن الرئيس المخلوع حسني مبارك- فعملية كهذه من المتوقع أن تؤدي إلى رد فعل عنيف من قبل الرأي العام المصري الذي سيطالب بشنّ عملية مضادة ضد إسرائيل، وردّ الفعل المصري هذا سيصعّب على إسرائيل تحقيق حرية العمل النسبي الذي تمتع به جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الأخير على غزة المعروف بعملية الرصاص المسكوب.

وتضيف الدراسة الإسرائيلية أن هذا الأمر يجبر إسرائيل على العمل على مسارات أخرى، فعلى المسار العسكري يجب على جيش الاحتلال الإسرائيلي التخطيط والتدريب على تنفيذ أي عملية في غزة بسرعة عالية؛ لأن طول زمن العملية لم يعد في صالحه بعد نشوب الربيع العربي، وعلى المسار المدني أصبح من الواجب على إسرائيل محاولة إضفاء الشرعية على عملية كهذه، والادّعاء أمام الرأي العام العالمي والعربي - خاصة الرأي العام المصري بالطبع- أن هذه العملية ضرورية للرد على إطلاق الصواريخ والقذائف المتواصل من قطاع غزة، علاوة على ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة.

الحدود المصرية وشبه جزيرة سيناء

تزعم الدراسة الإسرائيلية أن شبه جزيرة سيناء أصبحت مرتعاً للجماعات المسلحة، وأن السلطات المصرية فقدت السيطرة عليها، على الرغم من زيادة القوات العسكرية المصرية بها، وتشير الدراسة إلى أن الجدار الحدودي الذي تقيمه إسرائيل حالياً على الحدود مع مصر سيؤدي إلى تقليل أعداد المتسللين الأفارقة والحد من عمليات التهريب، ولكنه أثبت أنه لن ينجح في صد عمليات إطلاق النار نحو أهداف إسرائيلية عبر الحدود.

ويرى الباحث الإسرائيلي جابي سيفوني أن المتغيرات التي تشهدها مصر ستجبر جيش الاحتلال الإسرائيلي على إجراء ترتيبات دفاعية، وتوقع حدوث أسوأ السيناريوهات المتمثلة في قيام الجيش المصري بالدخول إلى سيناء فيما يتعارض مع اتفاقية السلام.

الأردن

يشير الباحث الإسرائيلي إلى أنه على الرغم من سريان الشعور بعدم الرضا بين الشعب الأردني فإنه لا يمكن لأحد توقع ما سيحدث في المملكة الهاشمية، وبأي معدل يمكن أن تتغير الأوضاع هناك.

وأن الحدود الإسرائيلية الأردنية هي حدود مستباحة، ويشدد على أن الجدار الحدودي الذي تقيمه إسرائيل على طول هذه الحدود سيزيد من

العمليات العدائية ضد الكيان الصهيوني، مما يستدعي من جيش الاحتلال الإسرائيلي إعداد رد مناسب لسدّ نقاط الضعف التي تشهدها هذه الحدود.

هضبة الجولان

لا أحد يعلم إلى أين ستسير حالة عدم الاستقرار في سوريا، إلا أنها تؤكد أنها ستتسبب على المدى القصير في إنهاء حالة الهدوء الذي تشهده الحدود السورية الإسرائيلية في هضبة الجولان، حيث من المتوقع أن تشتعل الأوضاع على طول هذه الحدود نتيجة لأحد السببين التاليين:

توغّل عناصر معادية لإسرائيل عبر هذه الحدود نتيجة لفقد النظام في دمشق السيطرة على الأوضاع في البلاد.

قيام نظام الأسد نفسه بإشعال الأوضاع على الحدود كوسيلة لتحسين وضعه.

وسواء وقع أحد السيناريوهين السابقين فإن ذلك سيمثل تحدياً كبيراً أمام جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث سيجد نفسه أمام وضع جديد لم تشهده هذه الحدود منذ عام ١٩٧٣، وسيحتاج إلى الاستعداد لهذا الأمر، وزيادة الأنشطة الاستخباراتية وعمليات جمع المعلومات على هذه الحدود، وزيادة التعاون مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة هناك؛ لتقوم بالوساطة وتهدئة الأوضاع بين الطرفين في حالة اشتعال تلك الحدود.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

يرى جابي سيفوني أن الوضع الأمني المستقر في الضفة الغربية هو أمر وهمي وخادع وليس استقراراً حقيقياً حيث يتوقع أن تؤثر موجات الربيع العربي على الفلسطينيين، وتؤدي إلى نشوب انتفاضة داخلية في المجتمع الفلسطيني تعقبها مواجهات مباشرة مع إسرائيل، وقد ترى القيادة الفلسطينية في هذه المواجهات أداة لخدمة أهدافها السياسية، وحينها سيجد جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه أمام اضطرابات وتظاهرات ضخمة فيما يشبه الانتفاضة الأولى.

لذا يرى أن الجيش الإسرائيلي مضطر إلى إعداد قواته وتسليحها بأدوات فضّ الشغب -التي لا تتسبب في القتل- لمواجهة تلك التظاهرات الفلسطينية التي ستكون واسعة النطاق، كما ستجد المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية نفسها أمام موجة هجمات فلسطينية منظمة وعفوية.

التغيرات الرئيسية فى الربيع العربى

لقد أحدثت ثورات الربيع العربى تغييرات كبيرة تركت أثرها على المنطقة ولكن هناك أربع تغيرات رئيسية ولها تداعياتها الأكبر على النظام الإقليمي وعلى دوائر الأزمات في المنطقة، وتلك التغيرات الرئيسية هي كالتالي:

الأول:

التغير الأهم في الربيع العربي هو استلام الشعوب لسيادتها وزمام أمورها مرة ثانية، واسترجاع حقها في صندوق انتخابات نزيه يعبر عن إرادتها، فمع أهمية القضاء على حفنة الحكام الظالمين المستبدين والقضاء على الفساد، إلا أن استعادة الشعوب لسيادتها مرة ثانية سيكون له أكبر الأثر على تشكيل المنطقة من حولنا، مع تداعيات جمة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي - على دول الربيع العربي، وخاصة مصر وسوريا فمع أهمية دول مثل تونس وليبيا واليمن، إلا أن مصر دولة محورية واستعادتها لدورها الرائد في المنطقة سيغير الكثير من محددات اللعبة، كما أن جميع دول الربيع العربي قد انفجرت إلى الداخل، إلا أن سوريا من المتوقع أن تنفجر إلى الخارج كما صرح بذلك كاتب النيويورك تايمز توماس فريدمان، بتداعيات هائلة على المنطقة، حيث تسعى الدول الكبرى الآن إلى احتواء الصراع وعدم تجاوزه للحدود السورية، وعدم تحوله أيضاً إلى حرب أهلية تستدر الطوائف العرقية والمذهبية المختلفة في دول الجوار.

فاستلام الشعب المصري لسيادته وقدرته على جلب من يختاره إلى سدة الحكم وكذلك تأثير الشارع في السياسات الخارجية للدولة المصرية من المتوقع أن يؤدي إلى توترات إقليمية خاصة مع زيادة فرص الإسلاميين في تشكيل مستقبل البلاد بوجودهم داخل المؤسسات التنفيذية

والإدارية والتشريعية للدولة، فقضايا مثل كامب ديفيد أو عدوان جديد على غزة أو العلاقة مع إسرائيل أو غيرها من الموضوعات ستجبر الساسة الجدد على اتخاذ مواقف أكثر قوة، حتى لو كانت إمكانات الدولة المصرية وأدوات سياستها الخارجية في حقبة ما بعد الثورة لن تؤهلها للعب ذلك الدور على الفور، وذلك لارتفاع سقف طموحات ومطالب الشعب المصري وعلو نبرته وشعوره المتزايد بالوطنية في أعقاب ثورتهم الناجحة، حيث تؤدي الثورات عادة إلى تزايد المشاعر الوطنية والطموحات في مستقبل أكثر كرامة.

كما أن استلام الشعب السوري زمام سيادته وفي حال إجراء انتخابات في سوريا ما بعد الأسد ـ أو حتى مع بقاء نظامه ولكن بانتخابات نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ـ فإنه من المتوقع أن تجلب نظام حكم سني أكثر وطنية وارتباطاً بمحيطه عن نظام الأسد العلوي، الذي كان في ظاهره من دول الممانعة، إلا أنه كان يقدم أكبر ضمان لأمن إسرائيل كما صرح بذلك رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، فنظام سني جديد في سوريا سيمثل الكابوس الأكبر لإسرائيل، ألا وهو احتمال وجود تحالف مصري تركي سوري، وهو المحور الذي تخشاه تل أبيب، فإسرائيل لا تخشى القوى منفردة، ولكنها تخشى أن تجتمع عليها دول الجوار كما حدث في حرب ١٩٧٣ عندما شنت مصر وسوريا حربا متزامنة على جبهتين،وهو التهديد الأخطر على أمن إسرائيل كما قال جورج فريدمان ،

وهو ما سيتطلب رد فعل فوري من إسرائيل وتغيير شامل في سياستها واستراتيجيتها تجاه دول المنطقة.

الثانى

مبارك لم يكن مجرد رجل واحد أو مجرد رئيس دولة، ولكنه كما وصفه ستيفين كوك أنه كان بمثابة صمام أمن المنطقة برمتها؛ ووصفه كذلك بأنه كان المقاول الفرعي لسياسات الدول الغربية في المنطقة؛ حيث كان يعمل على تنفيذها وكذلك على قمع شعبه ومنع مظاهراته ضد أهم الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وكان ينفذ رغبات الغرب بضمان أمن إسرائيل بعمل ما يلزم من أجلها سواء بالجدار الحديدي أو بقمع الحركات الإسلامية المعادية لإسرائيل سواء في الداخل مثل الإخوان المسلمين أو في الخارج مثل حماس الفلسطينية وضمان عزلها وعدم احتلالها لمكانة مركزية في السياسات الفلسطينية، حيث كانت مصر في عهده محورًا للنظام السياسي الإقليمي الذي جعل من السهل على الولايات المتحدة أن تنفذ مشاريعها في المنطقة، وذلك النظام كان يتكون من المغرب ومصر والأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى، ولكن مصر كانت تقف في مركز ذلك النظام بسبب اتفاقية السلام التي وقعتها مع إسرائيل وبسبب موقعها على قناة السويس التي تعد مركزية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

الثالث:

صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في مصر تحديداً سيؤدي إلى رفع سقف الخطاب الوطني والعربي إلى درجات ربما لا يستطيع الحكام الجدد أن يتحملوه،وذلك بسبب أن الشعوب ستنتظر منهم خطاباً عالي السقف بناء على توجهاتهم وأجنداتهم السابقة فبالرغم من صعود الإسلاميين في كل من المغرب وتونس وليبيا واليمن، إلا أن دور تلك البلدان هامشي في تشكيل النظام الإقليمي، كما أن الظروف الداخلية والخارجية لتلك البلدان لا تتطلب المواجهة مثل الحالة المصرية التي تقع على مشارف الكيان الصهيوني وترتبط معها باتفاق سلام، وبينهما اتفاقية تصدير غاز وهناك مثيرات للتوتر بين البلدين في الكثير من القضايا، منها التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط والسيطرة على المسارات البحرية في البحرين الأحمر والأبيض، وكذلك رغبة مصر في زيادة نفوذها الإقليمي والذي سيتقابل بالضرورة مع النفوذ التركي ضد النفوذ الإسرائيلي، مما قد يجعل من المواجهة شبه حتمية، وهوما قد يدفع تل أبيب إلى مسارعة الصدام قبل أن يشتد عود مصر وتوجيه ضربات استباقية وإجهاضية لمشروع بناء الدولة المصرية، أو العمل بصورة حثيثة على تقويض الأمن الداخلي للدولة المصرية بإثارة القلاقل الداخلية ومحاصرة القاهرة اقتصادياً مع حلفاء تل أبيب في الخارج، من أجل إجهاض مشروع بناء الدولة المصرية الحديثة، لا سيما إذا كان في ظل حكم الإسلاميين.

الرابع

يشهد النظام الدولي تحولاً في بنيته من نظام أحادي القطب إلى نظام بلا أقطاب أو إلى نظام التعدد التوافقى، فعصر اللاقطب كما وصفه ريتشارد هاس في دورية فورين أفيرز سوف يؤدي إلى انحسار نفوذ الولايات المتحدة كقوة عظمى وسيمهد الطريق أمام صعود دول أخرى تكون أكثر أهمية في النظام الدولي الجديد، وهذا المتغير ليس نتيجة للثورات العربية ولكنه نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية أدت إلى انحسار قوة الولايات المتحدة مع انسحابها من المنطقة وبسبب الأزمة المالية العالمية وأزمة الدين الأمريكي، ودخول الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان، وقد أثبتت الثورات العربية أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مساراتها محدودة للغاية، كما أثبتت خفوت قبضة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتأثير على الأنظمة التي جاءت بعد الثورات العربية، شهدنا ذلك في الحالة الليبية بالرغم من أن الغرب كان له اليد العليا في الإطاحة بنظام القذافي، إلا أنه لم يستطع التأثير في مخرجات الثورة.

تحولات الاستراتيجية الإسرائيلية:

تلك التغيرات الأربعة السابقة من المتوقع أن تؤدي إلى نتيجة حتمية سوف تبدأ في التشكل في الأيام القليلة القادمة، ألا وهو تبني إسرائيل لاستراتيجية جديدة للتعامل مع تغيرات المنطقة، فزوال مبارك أدى إلى

انهيار المنظومة برمتها، ولذلك أصبح لزامًا على تل أبيب أن تعيد النظر في خياراتها الاستراتيجية، خاصة في ظل ما صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أن إسرائيل تواجه زلزال إقليمي وتسونامي دبلوماسي وأصبحت مثل الفيللا في الأدغال بكل ما يحمله ذلك التصريح من تعبير عن حالة الهلع التي أصابت إسرائيل، والتي يمكنها ان تؤدي إلى أن تقوم باتخاذ خطوات استباقية في المنطقة قد لا تعلم على وجه اليقين تداعياتها الآنية والمستقبلية، بحرق بعض المراحل التي كانت مؤجلة في الاستراتيجية الإسرائيلية، فالتعامل العربي المختلف مع القضية الفلسطينية ومع مسار التسوية الذي وصل إلى طريق مسدود، وكذلك مع القوتين المحوريتين الأخريين في المنطقة ، أي إيران وتركيا ، وفق معادلة جديدة تقوم على التعاون الاستراتيجي التكاملي وليس العداء، والتعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي بدأ المجال الإقليمي للعرب يشهده مع بدء تقهقر مشروع السيطرة الأمريكي على هذا المجال مما يمكن أن يمثل خطراً على وجود دولة إسرائيل.

فإسرائيل تدخل الآن المرحلة الاستراتيجية الثالثة لها منذ إنشائها؛ حيث كان أهم ما يميز المرحلة الأولى هو التهديد المتواصل بحرب شاملة والتي استمرت منذ إنشاء الكيان عام ١٩٤٨ وحتى اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩.

في حين بدأت مرحلة الاستراتيجية الثانية بعد معاهدة السلام مع مصر بعيش إسرائيل في بيئة آمنة نسبياً من خطر حروب شاملة واستمرت حتى وقت قريب، وفي تلك المرحلة استطاعت أن تركز بصورة أحادية على القضية الفلسطينية وعلى جنوب لبنان وتصاعد الحركات الإسلامية السياسية في فلسطين والتهديدات التي مثلتها عليها في غزة وجنوب لبنان،واستطاعت في تلك الفترة أن تتحرك بأريحية حيث كان لها اليد العليا بدون وجود خطر حرب شاملة تهددها، وانتقت حروبها وأعداءها وتعاملت معهم في التوقيت الذي تريده وبالطريقة التي تريدها أما صعود إيران وتركيا كقوى إقليمية وكذلك حالة اللايقين التي تمر بها مصر وسوريا فإن هذا ما يمثل المرحلة الثالثة لإسرائيل وتعد سوريا حجر الزاوية في تلك المرحلة الاستراتيجية الجديدة؛ حيث أن انهيار النظام السوري لبشار الأسد سوف يؤدي إلى تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة،وسيكسر الهلال الشيعي ويمنع ذلك وصوله إلى حزب الله في لبنان، ولكن زوال نظام الأسد سيجلب نظامًا آخر ـ سنياً على الأغلب ـ سيحول وجهة تحالفاتها عن طهران إلى القاهرة وأنقرة، وهذا سيمثل خطراً كبيراً على إسرائيل أيضاً، فهضبة الجولان تمثل منطقة هامة في استراتيجية الدفاع الإسرائيلية لكونها هضبة مرتفعة تطل على السهل من ورائها تمكنها من إحباط هجوم بري على إسرائيل، ولن تفرط فيها إسرائيل بسهولة لأن حدودها حينئذ ستكون مكشوفة وغير آمنة أمام أي

هجمة سورية محتملة، خاصة في ظل تصاعد التوتر الإسرائيلي مع الجارتين الكبيرتين تركيا ومصر بشأن القضايا الأمنية في شرق المتوسط، أو بسبب القضية الفلسطينية إنشاء الدولة أو شن حرب جديدة على غزة فتلك التوليفة المكونة من: نظام سوري جديد + نظام مصري وطني يبحث عن مصالح شعبه + نفوذ إقليمي متصاعد لتركيا + عقد علاقة تحالف عربي تركي مع إيران + الدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية من طرف واحد + محفزات للتوتر الإقليمي = خطرشديد على وجود الكيان الصهيوني.

دافع التحرك الإسرائيلي:

أمام إسرائيل أحد خيارين، الأول هو إدخال المنطقة برمتها أتون الحرب، وذلك بتوجيه ضربة استباقية لعدة دول في المنطقة، أو باستخدام الخيار الثاني، وهو بث القلاقل والفوضى في الدول المجاورة بدءاً من مصر وسوريا ووصولاً حتى إيران من أجل تأمين وجودها.

الخيار الأول: الحرب المباشرة بضربة استباقية:

إسرائيل لا تستطيع أن تتحمل هجمات متزامنة على أكثر من جبهة مثلما حدث في ١٩٧٣، فكما قامت في ١٩٦٧ بتوجيه ضربة تمثل الاستراتيجية الإسرائيلية الاستباقية في جيلها الأول، ففي الوقت الراهن يمكن أيضاً أن تشن ضربة استباقية لا تمكن فيها أعداءها من بدء هجوم عليها، وحينئذ ستحدد إسرائيل موعد ومكان إطلاق الرصاصة الأولى،

ومن المؤكد أن ثقل القوة العربية متمثلة في مصر الجارة اللدود لإسرائيل وهي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تحشد جيشاً كبيراً، فأي ضربة استباقية ستبدأ بمصر ثم بعد ذلك تنتقل إلى جيرانها، ثم الأهم هو أن إسرائيل في تلك الحالة ستهدف إلى إنهاء سريع للحرب مثلما حدث عام ١٩٦٧ ولكن في الوضع الراهن فهي لن تتحمل حرب استنزاف أخرى ضد قوات تفوقها حجماً بسبب الخسائر الكبيرة التي ستتحملها في صفوفها وقدرة المصريين على استيعاب خسائر في الأرواح بصورة أكبر من الكيان الصهيوني بسبب عدد سكانها الكبير، فأي حرب استنزاف ممتدة تتلو تلك الضربة الاستباقية ستؤدي إلى إنهاك القدرات القتالية الإسرائيلية بصورة كبيرة للغاية، مثلما أشار من قبل الفريق سعد الدين الشاذلي في كتابه مذكرات حرب أكتوبر (إن مقتل إسرائيل يتمثل في إطالة أمد الحرب معها لأنها لا تستطيع أن تعبئ قواتها الاحتياطية لوقت طويل لأن إسرائيل في تلك الحالة ستعبئ كل شعب الدولة اليهودية مما سيؤدي إلى شلل الحياة في الكيان، لذلك وكما يقترح جورج فريدمان فإن الحرب حينئذ ستكون عبارة عن ضربة استباقية ولكنها حاسمة، مما يشير إلى إمكانية استخدامها للسلاح النووي)

وهذا السيناريو يقودنا إلى سيناريو الحرب العالمية الثالثة، التي وصفها هنري كيسينجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومستشار الأمن القومي، بأنها على الأبواب ومن لا يسمع طبولها فهو أصم، حيث

يصف ما يجري في الشرق الأوسط حالياً بأنه حرب عالمية كبرى وأن الصراع سيكون بين الولايات المتحدة من جهة وبين كل من روسيا والصين من جهة أخرى، وأن المسمار الأخير في ذلك النعش سيكون إيران، والتي يصفها بأنها الهدف الأساسي لإسرائيل.

وبما ما في ذلك السيناريو من واقعية محتملة، إلا أنه يظل عالي التكلفة على الأمن العالمي برمته، فنشوب حرب عالمية ثالثة بين تلك القوى الكبرى وقدراتها العسكرية اللامحدودة من شأنه أن يحدث دماراً غير محدود ولا يعلم مداه إلا الله، كما أن إسرائيل منفردة لا تستطيع أن تضرب إيران وذلك لأن الرد الإيراني سيكون فورياً باستهداف الوجود الأمريكي في المنطقة وبتلغيم الخليج العربي، مما يمكن أن يكون له أثر كبير على الاقتصاد العالمي وتدفق النفط في وقت تحاول فيه القوى الكبرى أن تتعافى من الأزمة الاقتصادية، ومثل ذلك السيناريو ربما يكون سيناريو انتحاري غير قابل للتحقق في الوقت والظرف الراهنين، وربما يتم التمهيد له في مرحلة متقدمة في المستقبل.

الخيار الثاني: الحرب غير المباشرة:

في حرب ١٩٧٣ استوعبت إسرائيل الدرس بأن الدول العربية مجتمعة يمكنها أن تمثل خطراً على وجودها، فقد اشتركت في تلك الحرب العديد من الدول العربية سواء بالسلاح أو الأفراد أو الدعم الدولي أو إغلاق المضايق البحرية أو بوقف تصدير النفط للدول الغربية، كما

استوعب ذلك الغرب أيضاً، لذا فإن الاستراتيجية الإسرائيلية الأساسية في تلك الحقبة كانت هي شد الأطراف ثم البتر، والتي تتمثل في شد الأطراف المحيطة بها إلى الخارج بعيداً عن الكيان الصهيوني، فمصر يمكن شد أطرافها عن طريق منابع النيل وتهديد أمنها القومي في حصتها المائية، وكذلك وجود نزاعات داخلية عرقية أو طائفية، وكذلك الدول العربية الخليجية يتم إشغالها بالتهديد النووي الإيراني وتخصيص كل موارد تلك الدول من أجل المواجهة الإيرانية الحتمية القادمة، ولذلك فإن الخيار الإسرائيلي ربما يكون إحداث قلاقل داخلية في الدول الإقليمية الكبرى مثل مصر وإيران وتركيا، وكذلك منع نشوء نظام بديل في سوريا واستمرار أزمتها وتحويلها إلى ساحة حرب طائفية ومذهبية والعمل على ألا تقف على قدميها مرة ثانية، وكذلك الضغط المستمر على الدول العربية بشد أطرافها وبترها مثل الحالة السودانية وإشغال كل دولة في المنطقة بشئونها الداخلية أو بعدو خارجي يشدها بعيداً عن إسرائيل مثل الشبح الإيراني الذي يمكن لإسرائيل أن تستمر في تخريب منشآته النووية واغتيال علمائه وإحداث فوضى داخلية فيه، وفي تلك الحالة وبعد أن يتم تفريغه من محتواه يمكن أن يتم تحويله إلى فزاعة دائمة للخليج وشد أطرافه باتجاه إيران دائماً وبعيداً عن إسرائيل، فاستمرار الطموح النووي الإيراني - بدون الحصول عليه فعلياً - سيكون مظلة لزيادة النفوذ الإقليمي الإيراني بالتعاون مع العراق ومليشياته في

لبنان وسوريا في حال انهيار نظامها، ويمكن حينئذ ابتكار سيناريو مواجه جديد بين الشطرين السني والشيعي في العالم الإسلامي بحرب إقليمية كبرى تصب في مصلحة إسرائيل كما كانت الحرب العراقية الإيرانية التي دمرت القوتين ثم دمرت أمريكا العراق بعد ذلك، ويمكن حينئذ لإسرائيل أن تدمر ما تبقى من أنقاض الطرفين.

فعلى عكس ما يشاع فإن إسرائيل يمكن أن تتعايش مع إيران نووية إذا كان ذلك يصب في مصلحتها، فهناك نظريتين مؤسستين للاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالسلاح النووي، الأولى هي خيار شمشون،والثانية هي مذهب بن جوريون، فخيار شمشون يعني أن حصول أي دولة في المنطقة على سلاح نووي يعني دمار المنطقة برمتها، وليس التعايش في ظل توازن الرعب أو ما يعرف بالدمار المؤكد المتبادل أو Mutual Assured Destruction ، أما مذهب بن جوريون فيعتمد على توجيه ضربة استباقية لأي دولة تحاول أن تحصل على السلاح النووي في المنطقة، مثل تدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ في عهد بن جورين، أو تدمير نواة المفاعل النووي السوري أيضاً عام ٢٠٠٧، كما أن إيران النووية يمكن أن تلعب هي الأخرى دوراً هاماً للولايات المتحدة في استمرار رفع تسليح دول الخليج وبقائها كسوق كبرى للسلاح الأمريكي، وتجعل الخليج كذلك أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة وأجنداتها، فالولايات المتحدة تستطيع أن تتعايش مع

سلاح نووي إيراني كما فعلت مع باكستان وكوريا الشمالية، ويمكن أن يسير ذلك جنباً إلى جنب مع استمرار ظاهرة تدويل أزمات العالم العربي والنفخ في نيرانها بتواجد أجنبي على أراضيه واختراقه من خارجه مثل الحالة العراقية ثم تحولات الأزمة السورية وكذلك الأزمة الليبية وأزمة جنوب السودان واحتمالات نشوب حرب بين الشطرين وكذلك أزمة الصحراء المغربية وتصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما يضمن استمرار ملفات القضايا العربية الكبرى في أيد غير عربية.

ثانيًا: التحولات على الجبهة المصرية:

لقد مثلت الثورة المصرية فرصة حقيقية للشعب المصري في أن يستلم زمام المبادرة مرة ثانية وأن يقرر مصيره بيده عن طريق انتخابات حرة نزيهة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع وإلى العملية الديمقراطية، ولكن تلك الثورة كشفت عن مشكلات جمة خلفتها حقبة مبارك تتمثل في غياب المؤسسات الفاعلة للدولة حتى المؤسسات السيادية منها،وغابت الرؤية الاستراتيجية لصناع القرار في مصر ما بعد مبارك، وبدا التخبط واضحاً في المرحلة الانتقالية بصراع داخلي بين مختلف القوى السياسية والأجهزة التنفيذية والإدارية للدولة، وكشفت كذلك عن صراعات داخلية وعدم وضوح الأولويات لدى النخب وحتى مؤسسة الأمن القومي المصرية، التي من المفترض أنها لديها خطط بديلة لزوال نظام مبارك، فالأمن القومي المصري في حقبة مبارك كان يعتمد على سلمية الدولة

المصرية وظل مرهوناً بالخارج وليس مربوطاً برغبات الداخل بعدما وضع كل أوراق اللعبة في أيدي الولايات المتحدة، سيراً على نمط سابقه أنور السادات؛ فالأمن القومي المصري في عهد مبارك لم يكن محمياً بمنظومة قوة داخلية وخارجية، سواء بتصنيع سلاح أو باقتصاد وزراعة تكفي الحاجة المصرية، ولكنه كان محمياً بمفهوم سلمية الدولة المصرية ورعاية الولايات المتحدة لها ولاتفاقية السلام الموقعة مع الكيان الصهيوني، وكان ذلك هو مصدر شرعية الرئيس السابق أمام شعبه، وكانت الولايات المتحدة هي الضامنة لبقاء النظام السابق طافياً بالرغم من انخفاض مستوى التأييد الشعبي له لأدنى مستوى، بل كان يأتيه الدعم المعنوي له خارجياً أمام شعبه، مثلما أثبتت حالة الحرب على غزة عندما أتاه قادة العالم في مؤتمر شرم الشيخ لرعاية وقف إطلاق النار لتأييد مبارك أمام شعبه والمنطقة ورفع أسهمه بعد أن اتهم بأنه من يغلق أتون غزة على أهلها.

واليوم مع انهيار النظام بعد الثورة المصرية تبدأ منظومة جديدة للأمن القومي المصري في التشكل، وهنا تبرز معضلة سيادة الدولة المصرية مع ارتفاع سقف مطالب الشعب وانفصاله عن سياسات الماضي ورغبته في كرامة مصرية جديدة وحرية في القرار السياسي، لذلك فإنه في حالة التهديد بإلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل فإن مصر لا تمتلك الكثير من المناورة بسبب ربط أمنها القومي بالولايات المتحدة،

فأي خرق لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية من القاهرة لن يؤثر بصورة كبيرة على إسرائيل ولن يهدد أمنها ولن يمثل رادعاً كبيراً لها، فالولايات المتحدة حينئذ ستتحرك لأنها تمتلك مكابح القدرات العسكرية المصرية، ولن تستطيع مصر أن تجد بديلاً لها في الوقت الراهن، وحتى لو بدأت في تنويع اعتمادها على السلاح الخارجي فإن الأمر سيستغرق جيلاً كاملاً قبل أن تصبح القدرات العسكرية المصرية فاعلة باستخدام أنظمة سلاح جديدة، حيث أن الولايات المتحدة هي التي تقدم قطع الغيار والمساعدات التقنية لمصر فيما يتعلق بمعظم منظومات الأسلحة الخاصة بها، ولذلك ستظل خيوط اللعبة مرتبطة بالولايات المتحدة وسيظل الأمن القومي المصري مرهوناً بالمساعدة الأمريكية في المستقبل القريب.

ومن أجل هذه القيود على الأمن القومي المصري تحاول الأجهزة السيادية في مصر التأثير في مخرجات الثورة المصرية ومحاولة منع السيطرة الكاملة للإسلاميين على الحكم، أو على الأقل تقليل تأثيرهم لكي لا تنتقل مصر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مرة واحدة بعد الثورة، لأن محددات الأمن القومي المصري ليست معتمدة فقط على الولايات المتحدة، ولكن أيضاً على مجموعة من دول الجوار التي ربما لا ترغب في رؤية أنظمة إسلامية في مصر أو تنامي نفوذ جماعات الإسلام السياسي المنظمة بسبب تداعيات ذلك على الداخل في دولهم، فلذلك نجد دولاً يحاول قادتها محاربة الثورات العربية وتحاول بكل ما تملك من قوة

أن تنحي فكرة التغيير السلمي للأنظمة وأن ذلك لن يمر بلا ثمن من الدماء، لذلك فهي تحاول دائماً أن تعيد ترسيخ عامل الخوف في الشعوب من أجل استمرار حكمها.

التداعيات الإقليمية للربيع العربي:

من المتوقع أن تزداد سخونة الأجواء في المنطقة العربية في حالة وصول رئيس من الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصروهذا ما حدث بعد تولية الدكتور محمد مرسى؛ فذلك سيكون له تداعيات كبرى على شكل العمل العربي المشترك وكذلك على رؤية الأنظمة العربية للإسلام السياسي، بتداعيات جمة على الساحة السياسية الداخلية لمعظم الدول العربية، لا سيما الخليجية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انفراجة أمام الإسلام السياسي، وعلى الجانب الآخر ربما نشهد حرباً حامية الوطيس على النموذج السياسي الإسلامي من أجل عدم تصدير التجربة إلى بقية البلدان، وذلك بالاشتراك ما بين أمريكا وإسرائيل وبعض الدول العربية التي لا ترغب في إنجاح التجربة السياسية الإسلامية، مما سيكون له تداعيات جمة على المنطقة.

فذلك الاختيار،محاربة الإسلام السياسي وتجربته، سيلتقى مع المصلحة الإسرائيلية في تصدير الفوضى إلى الداخل المصري ومحاولة إشغاله بتوتراته وتفاعلات الحكم الداخلي ما بين السياسيين الجدد

أصحاب السلطة التي من المتوقع أن تكون منقوصة، وما بين الأجهزة السيادية داخل الدولة المصرية، بدفع من الولايات المتحدة وإسرائيل للتحكم في مخرجات الثورة المصرية وتداعياتها على الربيع العربي ودوله المختلفة.

لذلك من المتوقع أن تصب الخيارات المناهضة للثورات العربية كلها في وأد التجربة السياسية المصرية في حال وصول الإسلاميين إلى الرئاسة وسيطرتهم على الحكومة والبرلمان، ولذلك فإسرائيل خيارها الحالي هو عدم ضرب إيران ولكن تهييج الجبهتين: الداخلية المصرية، والإيرانية الخليجية، من أجل شد الأطراف بعيداً عنها وانتظار ما ستفسر عنه معركة تحطيم العظام تلك وتداعياتها على المنطقة، فهذا يصب في المصلحة العليا للكيان الصهيوني ومن ورائه الولايات المتحدة، وهي الخيار الأسوأ للعرب والمسلمين على حد سواء.